



عام على المؤتمر العام السابع للمؤتمر الشعبي العام

ما الذي تم تنفيذه من قراراته وتوصياته؟

المؤتمر العام السابع في ذكراه الأولى

الدولة فإن وزارات الصحة والتعليم سواء العالي أو المهني أو الاساسي قد استكملت اعداد الخطط والاستراتيجيات الممولة دولياً لتحسين مستوى خدماتهم وبالتالي ستؤدي للرفع من مستوى المخرجات الصحية والتعليمية كما ان الحكومة قد وافقت على تنفيذ تلك الاستراتيجيات القطاعية المتخصصة بل وفورت التمويل اللازم لعملية التنفيذ فضلاً عن انها وضعت بعض الضوابط لعملية التوظيف في المؤسسات الصحية والتربوية وربطهما بالمدارس والوحدات الصحية في المناطق الريفية حتى لا يتم التلاعب بالدرجات الوظيفية للمناطق النائية.



د.محمد محمد الصبري

الادارية والقانونية والاقتصادية جعلت من العام ٢٠٠٦، سنة اساس والتعميد لترجمة البرامج والاجراءات الى افعال ملموسة خلال الفترة القادمة. فبالاضافة الى ما تم انجازه من مشاريع تنوعية صاحب عملية الاحتفال باعياد الوحدة والشورة اليمينية هناك جملة من الاجراءات الضرورية لعملية الاصلاحات الادارية والاقتصادية المستقلة فعلى سبيل المثال وليس الحصر في مجال الاصلاح المؤسسي الذي يهدف الى تحسين البنية الاستثمارية فقد تم تعديل قانون السلطة القضائية والذي ساهم بدرجة

تأتي الذكرى الأولى لتعاقد المؤتمر العام السابع للمؤتمر الشعبي العام وقد تحقق لشعبنا اليمني العظيم جملة من المنجزات السياسية والاقتصادية والاجتماعية سجلت في جانبها السياسي في اجراء انتخابات رئاسية ومجلساً انتسبت بالإنزامة والشفافية وافضت الى اعادة انتخاب قائد المسيرة التنويرية فخامة الاخ الرئيس علي عبدالله صالح الذي بخطوته احزن مرشحو المؤتمر الشعبي العام للسلطة المحلية فوزاً كاسحاً ساق كل توقعات المراقبين السياسيين المحليين والدوليين التي ان دلّت على شيء فأتينا تدل على عمق الوعي السياسي لبناء الشعب اليمني في منح ثقته ان يبقى فيه ويعبره ولما لا فحزب المؤتمر الشعبي العام حزب يعني اصبل اتفق من عمق الشعب فحزباً وسلوكاً، متبجاً واهدافاً - حاملاً هموم الوطن واماله من اول وهلة تأسس فيها في عام ٨٢م - سائراً به من نجاح الى نجاح - متجاوزاً كل الصعوبات الاقتصادية والمعوقات الاجتماعية والمؤثرات السياسية الاقليمية والمحلية التي واجهت اليمن خلال الثلاثة عقود الماضية والعالي تشكل عقبة كؤود امام الاستقرار السياسي والتقدم الاقتصادي والامن الاجتماعي لهذا الشعب. لكن بفضل الله سبحانه وتعالى وتفوقه لكل المخاطر من ابناء الشعب اليمني تحت رعايته وحكمة واخلاص فخامة الاخ



الرئيس تجاوزت اليمن كل تلك التحديات وتوحدت ارضاً واثناً وسارت سفينة الوطن نحو بر الامان السياسي والتقدم الاقتصادي. في اطار الامتياز على انعقاد المؤتمر الشعبي العام بل وتفعيل عملية انعقاد مجلس القضاء الاساسي في صفة دورية مما ساعد على انجاز العديد من الاصلاحات الادارية القضائية الضرورية لتحسين مستوى اداء خدمة القضاء مثل اجراء الحركة القضائية الاخيرة وحساسة المصيرين في اعمالهم بل وتشغيل معهد القضاء العالي لاستقبال دفعات جديدة لتغطية العجز القائم في القضاء. كما ان مجلس القضاء الاعلى يتكلم الآن منظومة متكاملة من الاصلاحات هو يصد تنفيذها وقد شرعت الحكومة بتنفيذها ابتداء من الموافقة على مشروع اللائحة التنظيمية لوزارة العدل التي سيكون له اثر طيب للرفع من مستوى اداء الوزارة. كما ان اثناء الهيئة العامة للاراضي والتخطيط العمراني سوف تساهم في خلق اطمئنان عام لدى المستثمرين تجاه احد اهم عوامل الانتاج - اقتناء الارض للمستثمر - الاستثمارية. والحكومة بصدد وضع السياسات الاجرية على مشروع المناطق الصناعية - عدن - الحديدة، واطلاقها للمتنافسين والتي يحق يستعمل على احدثات ثقفة نوعية لعملية الاستثمارات. اما في مجال توفير الموارد فوزارة المالية والبنك المركزي بصدد تنفيذ مجمل الاجراءات المطلوبة لانشاء السوق المالية اليمنية. وبما ان التنمية الانسانية تعتمد بالدرجة الاساس على مخرجات اعمال وزارات التعليم ووزارة الصحة وتكون ان كلاً من المجال التربوي والصحي يستوعب ما لا يقل عن ٦٠٪ من موظفي

المجتمع المدني، وتنظيم العلاقات الحقوقية بين جميع فئات المجتمع بما يساعد على ترسيخ السلام الاجتماعي، ومعالجة المشكلات والظواهر الاجتماعية المخلة بالسلام الاجتماعي كالثار وحمل السلاح.

لقد أكد المؤتمر في برنامج عمله السياسي على وعيه وادراكه لعزم المتطلبات للمرحلة القادمة وبرامجها الاصلاحية السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتي تمثل ههداً ووعداً يقطعها المؤتمر على نفسه قيادة وقواعد تأكيداً لدوره التاريخي المستمر في القيادة والريادة لتحقيق التقدم الوطني الشامل والتنمية الشاملة.

وطلالة على التنفيذ
كان انعقاد الدورة الأولى للمؤتمر العام السابع قبل ايام قليلة من بداية السنة الانتخابية والتي انجزت بنجاح مشهود تضمنت اجراء ثاني انتخابات رئاسية ومحلية تعددية حرة ونزيهة في ٢٠ سبتمبر الماضي.

وشهدت السنة الانتخابية اتفاقاً بين المؤتمر وحزب اللقاء المشترك وأحزاب المجلس الوطني للمعارضة بشأن اجراء انتخابات حرة ونزيهة. وكان تعديل قانون الانتخابات بتوسيع عضوية اللجنة العليا للانتخابات التي اضيف لها عضوان من اللقاء المشترك احد تجليات هذا الاتفاق الذي جاء ثمره للحوار بين المؤتمر وحزب المعارضة. وقد اجريت الانتخابات الرئاسية والمحلية في اجواء هادئة وامنة وديمقراطية تنافس فيها المتنافسون بحرية. وكان مرشح المؤتمر الاخ علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية رئيس المؤتمر

في ١٥ ديسمبر ٢٠٠٥م، وعلى مدى ثلاثة ايام شهد استاذ ٢٢ مايو في عدن اعمال الدورة الأولى للمؤتمر العام السابع، وشملت الدورة الى جانب اقرار برنامج العمل السياسي.. انتخاب رئيس المؤتمر الشعبي العام ونائبه والأمين العام ورئيس فاعضاء وهيئة الرقابة التنظيمية.. فيما انتخب لجنته الدائمة الاعضاء العامين المساعدين واعضاء اللجنة العامة.

اعتقد المؤتمر العام السابع، وهو اعلى هيئة قيادية في المؤتمر الشعبي العام تحت شعار «معاً من اجل مواصلة مسيرة التطور الديمقراطي والتنوير والاصلاحات واللامركزية التنظيمية..» وانت النتائج التي انتهى اليها المؤتمر معبرة عن الازادة الشعبية.. فقد حدد برنامج العمل السياسي والتوصيات الصادرة عن المؤتمر العام السابع استحقاقات المرحلة القادمة في مجال الاصلاحات السياسية والاقتصادية والادارية، وفي مجال التنمية الوطنية الشاملة.

ادار الاخ علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية رئيس المؤتمر الشعبي العام أعمال المؤتمر العام السابع - الدورة الأولى بنجاح - وكان نجاح المؤتمر مشهوداً. في ختام اعمال المؤتمر العام السابع.. أكد فخامة الرئيس علي ان ما اتخذه المؤتمر من قرارات وتوصيات ستجد طريقها للتنفيذ.. ولن تكون حبراً على ورق.

حري بالاتفاق
والآن.. وبعد نحو عام على المؤتمر العام السابع تنفيذه من قرارات وتوصيات اتخذها المؤتمر.. فمع الأخذ في الاعتبار المدى الزمني لبرنامج العمل السياسي وهو ست سنوات، وان هناك من القرارات والتوصيات يرتبط انجازها بتشريعات جديدة، وتعديلات دستورية.. إلا ان الاء التنفيذية حري بالاتفاق اليه سواء ما جرى تنفيذه او ما هو قيد التنفيذ وما لا يزال في اجندة العمل للتنفيذ.. حري بالاتفاق لتقييم التنفيذ وادائه.. وهو حري بالاتفاق ايضاً للافادة من التقييم والتقييم بنجاح البناء على النجاح وتجاوز مواطن الضعف في الراء ان وجدت وايضا وجدت.

طلالة على البرنامج
لا يأس من اطلالة طائر على برنامج العمل السياسي والذي تبني اصلاحات جديدة باتجاه توسيع وتعميق الراء الديمقراطي وتوسيع المشاركة في صناعة القرار، ومن الاصلاحات التي تبناها المؤتمر كما جاءت في برنامج عمله السياسي التحول الى الثنائية البرلمانية من خلال منح مجلس الشورى صلاحيات تشريعية الى جانب مجلس النواب والانتخاب الجزئي لاعضاء المجلس الشورى.. كما تضمن البرنامج الاصلاحات للسلطين القضائية والتنفيذية والسلطة المحلية. ويولي البرنامج الهمية القصوى للتنمية الشاملة والمستدامة وتحقيق الشراكة الحقيقية بين الدولة والقطاع الخاص وتوفير الفرص الممكنة للاستثمار الخاصة المحلية والخارجية، وتحقيق الحماية الكاملة لنشاط قطاع الاعمال المحلي والعربي والاجنبي.

ويهدف البرنامج السياسي للمؤتمر في الجانب الاداري الى مكافحة الفساد الاداري والمالي، وتعزيز الادارة الرشيدة، وتعزيز مبدأ الشفافية الكاملة في كافة العمليات الادارية والتنظيمية.. وتفعيل مبدأ تكافؤ الفرص في الخدمة المدنية والعسكرية. وفي المجال الثقافي يهدف البرنامج الى تطوير الثقافة الوطنية بموروثها العربي والاسلامي والانساني وتجسيده في مستويات النظام التعليمي ومحاربة النزعات الطائفية والمناطقية. ومن اهم المبادئ والاسس التي أكد عليها برنامج العمل السياسي تحقيق التكافل الاجتماعي، وزيادة دور المؤسسات الاجتماعية ومؤسسات

الشعبية العام في الانتخابات الرئاسية التي تنافس فيها خمسة مرشحين.. فيما حصد المؤتمر الاغلبية في الانتخابات المحلية التي كان لعودة الهيكلية للمؤتمر دور كبير في نجاح مرشحيه في المحليات.

وضمن الاصلاحات القضائية شهد هذا العام تعديلاً على قانون السلطة القضائية قضى بان يكون رئيس مجلس القضاء الاعلى من بين اعضاء السلطة القضائية ممن لا تقل درجتهم عن قاضي محكمة عليا ومن ذوي الكفاءات والخبرات القضائية. وتم اعادة تشكيل مجلس القضاء الاعلى وصدرت التعيينات برئيس واعضاء المجلس الذي اخذ يمارس دوره بنشاط وحيوية محققاً العديد من الاصلاحات في المجال القضائي.

وفي سياق محاربة الفساد وحماية المال العام تجرى ايجاد منظومة قانونية فاعلة بهذا الشأن حيث يتم انجاز مشاريع قانونية شملت قانون النعمة المالية وقانون مكافحة الفساد وقانون الوفاء الشرعي فيما يجري استكمال الاجراءات الدستورية لاصدار قانون المناقصات والمزايدات والمخازن الحكومية. ويتناول المقال المجاور للتكوير محمد الصبري امين عام رئاسة الوزراء ما جرى وما هو جار تنفيذه في الجانب الاقتصادي التنموي في ضوء قرارات المؤتمر وتوصيات المؤتمر العام السابع للمؤتمر الشعبي العام وبرنامج عمله السياسي.

عام وفي محافظة عدن بشكل خاص وهي المشاريع التي اعاق تنفيذها في السابق القيادات الانفصالية تلك. ان ما يتحقق من منجزات شاملة اليوم في محافظة عدن لا يوجد له مقاس يمنح بغير مقارنته به، ذلك ان النظام الشمولي السابق كان قد عمل على عملة التطور ووقف دوراتها ليقرب للصراعات الديماغوجية والانتقال المناطقي.

بينما مايزال الاخ الرئيس علي عبدالله صالح يولي محافظة عدن اهتماماً خاصاً من ضمن اهتماماته الكثيرة حتى تعود عدن كما كانت باسمرة مشرقة زاھية ويعود دورها الذي سلب.. لذلك سبوع في فخامة مباشرة كل الاعمال والانشطة الجارية تنفيذها فيها. وفي مجال تحديث البنية التحتية او المصافي او المطار او الميناء ملطفا عمل عند اعلان عدن منطقة حرة واقامة ميناء الحاويات وسواها متابع من عشرات المصانع والقائق والمدن السكنية والمشاريع السياحية التي تقبها الدولة او شركات القطاع الخاص والتي غيرت وجه عدن تماما واظهرتها بالظهور اللائق بها. ان حرص الرئيس علي ان يعود من رحلته الاخيرة من دولة قطر الشقيقة الى محافظة عدن مباشرة ليعود دليل جديد على مايمتلكه الاخ الرئيس من حب خاص لهذه المحافظة وما تحظى به من مكانة خاصة في نفس القائد وتواجده حتى كناية هذه السطور في عدن وفي ظل هذا الاهتمام وهذه الرعاية الكريمة لير ان تتحقق الاحلام وتعود عدن الى غاير مجدها بحلة جديدة وبشموخ وعظوان لياضها.

عندن.. منجزات.. واستقرار.. ونهوض شامل طارق عبد الله طهيم

المجاهير من الوحدة. وعندما تأكد تلك القيادات الانفصالية ان الوحدة تزداد رسوخاً وثباتاً وقوة عاماً بعد عام. وان الامور في طريقها للانفلات منها.. او بعدما تبها لها ان الظروف ملائمة لتنفيذ مخططاتها الدخني كشفت عن وجهها القبيح واقتدمت على افعال حرب اهلية حاقد من اجل الردة والانفصال. وهي الحرب التي استهجنها الجميع. ووقف ضدها الجميع وفي مقدمتهم ابناء المحافظات الجنوبية والشرقية الذين راھنت عليهم قيادة الحركة الانفصالية المشؤومة، ولكنهم فوجئوا بدفاعهم عن الوحدة الشرعية والسيادية. واذا كان لحرب الردة والانفصال من ايجابية فهي انها قد عمقت اواصر اللقمة والتالف والوحدة. واطلقت العنان لتنفيذ مئات المشاريع الصغيرة والمتوسطة والكبيرة في المحافظات الجنوبية والشرقية بشكل

وجدت في اعادة تحقيق الوحدة ضالتها المروجة في الهروب من نعمة الشعب وغضبه في المحافظات الجنوبية والشرقية، الذي اذاقته الامرين. وجرى النجواز عن هذه المسألة من اجل الوحدة المباركة. وقد بذل فخامة الاخ الرئيس علي عبدالله صالح اذذاك اهتماماً خاصاً بالمحافظات الجنوبية والشرقية عموماً ومحافظة عدن بشكل خاص من اجل تفعيل حركة التنمية والتطوير فيها لكن هذا الاهتمام اصطلح بعقبة القيادات الانفصالية في الحزب الاشتراكي التي لم تكن جادة في اعادة تحقيق الوحدة واعتبرتها مجرد محطة لانقطاع الانفاص والتهميز للانفصاليين على السلطة في كل اليمن. بدليل اعاققتها لتنفيذ كل المشاريع التي اعتمدت للمحافظات الجنوبية والشرقية تجسيدا لمخططاتها الشامري وانفهار الوحدة بالمعارجة عن تلبية متطلبات الجماهير من المشاريع الخدمية والاناجية المختلفة بهدف تهيئة

الزائر لمحافظة عدن هذه الازام يلحظ التطور الكبير الذي شمل هذه المحافظة الباسلة وكيف تحولت الى ورشة عمل كبيرة من اجل اخذ الزال الوقت وتعويض ما فاتتها من تطور في السابق لاستعادة سمعتها التي سرقت منها واحتلال يورها المشرق الذي تخلت عنه قهرأ. لقد كانت عدن زهرة اليمن وعروسها وغرورها الباسم. وكانت البوابة التي تصل الشرق بالغرب. ومركز اشعاع ثقافي ينهل منه كل الباحثين. فحولتها النظام الشمولي الذي جثم على صدرها الى خراب واطلال وازران.

كانت عدن من اوائل المدن اليمنية التي رفعت لواء الوحدة اليمنية وناضلت من اجلها وضحت في سبيلها بالثغالي والرخيص ولعل ما جرى لها ايمان النظام الشمولي البائد كان انتقاماً منها لايامها الحزوي الصحيح. حيث دفعت ثمن ذلك الايمان من مكانتها وديورها وشرافها ودم ابائها ومن عزتهم وكرامتهم وتحول ارضها الى ساحة لخلاعات وصراعات واقتتال الرقابي. لقد اعدت اعادة تحقيق الوحدة المباركة في الثاني والعشرين من مايو ١٩٩٠م الروح الى الجسد. والبسمة الى الشفاء. وحرك المياه الراكدة. واعتبرتها على وجه الخصوص رد اعتبار لها ولتاريخها المجيد. كانت الوحدة هي الاصل وهي الملاذ وللحيا لكل التائهين والحرارى. وقد تحققت في زمن كان يشهد اشتباكات وانقسامات في اكثر من بقعة من العمورة. ويقدر مكانة الوحدة هدفاً استراتيجياً عاماً لكل ابناء الشعب اليمني إلا ان القيادات الانفصالية في الحزب الاشتراكي اليمني